

Distr.: General
16 December 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البندان ٢ و ٤ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المفوضة السامية بشأن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان د-١٧/١

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان د-١٧/١. وهو
يستعرض الفقرات الرئيسية للقرار د-١٧/١ وحالة تنفيذها.

أولاً - الخلفية

١- اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته الاستثنائية السابعة عشرة، المعقودة في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، القرار دإ-١٧/١، المعنون "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية". وفي الفقرة ١٨ من القرار، طلب مجلس حقوق الإنسان من المفوضة السامية تقديم تقرير عن تنفيذ القرار إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة. وهذا التقرير مقدم بموجب هذا الطلب. ويتضمن معلومات عن حالة تنفيذ القرار دإ-١٧/١ حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ثانياً - تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١٧/١

٢- يقرر المجلس، في الفقرة ١٣ من القرار دإ-١٧/١، أن يوفد بشكل عاجل لجنة دولية مستقلة للتحقيق، يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، للوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات، وفي الجرائم التي ارتكبت، من أجل تحديد المسؤولين عنها، حيثما أمكن، حرصاً على مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

٣- ورداً على الفقرة ١٣، عين رئيس مجلس حقوق الإنسان، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ثلاثة خبراء رفيعي المستوى أعضاء في لجنة التحقيق وهم: باولو بنهيرو (رئيساً)، وياكين إرتورك وكارين كوننغ أبو زيد. وبدأت لجنة التحقيق عملها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٤- وفي الفقرة ١٤ من القرار دإ-١٧/١، يطلب المجلس تعميم تقرير لجنة التحقيق في أقرب وقت ممكن، على أن يكون ذلك قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ويطلب أيضاً أن تقدم تحديثاً خطياً للتقرير عن الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة، في إطار حوار تفاعلي بمشاركة المفوضة السامية.

٥- وقُدّم تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وستقدم لجنة التحقيق تحديثاً خطياً عن حالة حقوق الإنسان في سوريا إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

٦- ويقرر مجلس حقوق الإنسان، في الفقرة ١٥ من القرار دإ-١٧/١، إحالة تقرير لجنة التحقيق والتحديث المتعلق به إلى الجمعية العامة، ويوصي بأن تحيل الجمعية العامة التقريرين إلى جميع الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

- ٧- وقد أحال رئيس مجلس حقوق الإنسان تقرير لجنة التحقيق إلى رئيس الجمعية العامة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
- ٨- وفي الفقرة ١٧ من القرار د١-١٧/١ يطلب المجلس إلى الأمين العام والمفوضة السامية تقديم كل ما يلزم من دعم إداري وتقني ولوجستي لتمكين لجنة التحقيق من الاضطلاع بولايتها.
- ٩- ورداً على الفقرة ١٧، عينت المفوضة السامية أمانة تتوافر لدى أعضائها خبرات واسعة في مجال التحقيقات المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، لدعم ولاية لجنة التحقيق.
-